

## أثر الصادرات الغير نفطية على النمو في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٧م

### The impact of non-oil exports in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia from 1988 to 2017

ساره محمد الدخيل ، جامعة الملك سعود ، كلية إدارة الأعمال - قسم الاقتصاد

[saldkhail@ksu.edu.sa](mailto:saldkhail@ksu.edu.sa)

#### ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق دراسة أثر زيادة الصادرات الغير نفطية على الناتج المحلي الاجمالي. وتناولت هذه الدراسة أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٧م، وكان ذلك من خلال تقديم منهجين: المنهج الوصفي، والمنهج القياسي. حيث يعرض المنهج الوصفي مفاهيم وأهمية ونظريات التجارة الخارجية، وتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. أما المنهج القياسي، تم فيه تصميم نموذج يوضح أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأوضحت النتائج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بأن للصادرات الغير نفطية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** الصادرات الغير نفطية- النمو الاقتصادي- التجارة الخارجية -المملكة العربية السعودية.

### **Summary of Study:**

The study analyzes the relationship between non-oil exports and economical growth in the Kingdom of Saudi Arabia by examining the effect of increasing non-oil exports as a percentage of GDP. The study examined these effects during the period from 1988 to 2017 using two methodologies, the descriptive analytical method and the econometric method. The descriptive analytical method discusses the principals and significance of foreign trade and analyzes the relationship between the variables being studied. The econometric method was performed through formulating regression models, which were estimated using the Ordinary Least Square method (OLS). The results of this method showed that the growth of non-oil exports has a positive impact on economic growth in the Kingdom.

**Keywords:** Non-oil exports- economic growth -foreign trade -Saudi Arabia.

## ١/المقدمة:

تعتمد المملكة العربية السعودية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي على تصدير النفط الخام، ولكن بعد حدوث الأزمة المالية العالمية انخفض الطلب العالمي على النفط مما أدى لانخفاض اسعاره.

لذلك تسعى المملكة العربية السعودية الى تقليل الاعتماد على النفط والتوجه الى تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الصادرات غير النفطية الى التوسع في مجالات الانتاج من حيث توفير فرص عمل إضافية وزيادة حصيلة الصادرات غير النفطية من النقد الأجنبي ومن ثم ارتفاع حجم الدخل الوطني.

وتلعب التجارة الخارجية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومصدر أساسي للنقد الاجنبي عن طريق التصدير، ودورها البارز في عملية تراكم رأس المال، وتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية.

لذلك تسعى المملكة العربية السعودية لانتهاج سياسات اقتصادية لترقية الصادرات الغير نفطية لدعم النمو الاقتصادي في المستقبل.

ويرتكز النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في الوقت الراهن على زيادة الصادرات الغير نفطية لتنوع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، نتيجة لانخفاض اسعارها. وبناء عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

إلى أي مدى تسهم زيادة الصادرات الغير نفطية في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية؟

وتقوم الدراسة على اختبار الفرضية التالية: "تؤثر زيادة الصادرات الغير نفطية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".

وتمثل هدف الدراسة على تحليل العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق دراسة أثر زيادة الصادرات الغير نفطية على الناتج المحلي الاجمالي.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية دور الصادرات الغير نفطية في التأثير على النمو الاقتصادي، خاصة وأن هناك توجهها في المملكة العربية السعودية إلى ايجاد البدائل التي تقلل من الاعتماد على تصدير النفط الخام.

تطبق هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية، باستخدام بيانات عن الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠١٧م، حيث أصبح للصادرات الغير نفطية دورا في التأثير على الاقتصاد الوطني؛ نتيجة لمبادرات التطوير المؤسسي والإداري، وما تحقق في إطارها من إصلاحات هيكلية، وتحسين بيئة الاستثمار من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وتعتمد الدراسة على منهجين: المنهج الوصفي أو الإطار النظري لعرض المفاهيم وتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. والمنهج القياسي أو الأسلوب القياسي حيث سيتم بناء نموذج قياسي يمثل العلاقة بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي والمتغير المستقل وهو الصادرات الغير نفطية، وسوف يتم اختباره بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares.

وتنقسم الدراسة إلى عدة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول الإطار النظري والذي يشمل النظريات والدراسات السابقة والمفاهيم. ويوضح الجزء الثاني تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات الغير نفطية. ويتطرق الجزء الثالث إلى قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وذلك من خلال صياغة النموذج القياسي. وتختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

## ٢ / الإطار النظري:

يتناول هذا الإطار التأسيس النظري والدراسات السابقة، ثم يتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية، والفرق بين التجارة الخارجية والدولية، وأسباب وأساس قيام التجارة الخارجية.

### ١/٢ التأسيس النظري والدراسات السابقة:

تعددت نظريات التجارة الخارجية، وقدمت النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية بواسطة العديد من الكتاب، ولقد حاولت النظرية الكلاسيكية الاجابة عن الأسئلة الثلاثة(داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢)

ما هو هيكل التجارة الخارجية؟

ماهي شروط التجارة؟ أو، ما هو مستوى الأسعار الذي يتحقق عنده التوازن؟

ماهي الفائدة من التجارة؟ وكيفية توزيع العائد بين الدول؟

على الرغم من الارتباط المباشر بين هذه الاسئلة؛ واعتماد كل منها على الاخر، فبالنسبة للسؤال الاول، فالكلاسيك بينوا أن كل دولة تقوم بانتاج السلعة الأقل سعرا أي أنها تتمتع بميزة نسبية فيها، وتقوم بإجراء المبادلة فيما بينها بالشكل الذي يحقق أقصى عائد. ويمكن الإجابة عن السؤال الثالث بأن الدولة التي تخصص بإنتاج سلعة معينة تقوم بتقسيم العمل وبالتالي يصبح من السهل الاستفادة من مزايا الانتاج الضخم وتحقيق أقصى فائض تقوم بتصديره مقابل استيراد السلع الأخرى. أما السؤال الثاني فإن شرط توازن التجارة يتحدد عن طريق تقاطع منحني العرض مع منحني الطلب والذي بدوره يتحدد السعر التوازني.

تقوم النظرية الكلاسيكية على فرضين أساسيين هما:

أن الانتاج يخضع لقانون ثبات الغلة، وهذا يتطلب شرطين:

أ/ مرونة الإحلال الكاملة لعناصر الانتاج.

ب/ تجانس الوحدات الداخلية في الانتاج.

العمل أساس القيمة: يعني أن أسعار أي منتج تتحدد من كمية العمل المبذولة فيها.

وتعرضت هذه الفروض لانتقاد الاقتصاديين وخاصة العمل أساس القيمة لأنه تجاهل أهمية وكمية الوقت المبذول في الانتاج.

وقد ركزت النظرية الكلاسيكية أولاً على جانب العرض كما يتضح من كتابات كل من آدم سميث وريكاردو. ونظراً لأن المحاولات السابقة أهملت جانب الطلب فان ستوريات ميل ركز عليه.

وتقدم نظرية الميزة المطلقة Absolute Advantage Theory ، كأساس لشرح مفهوم التبادل التجاري بواسطة آدم سميث، وذلك في كتاب ثروة الأمم Wealth of Nations .

وتعتبر هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة واستخدمت هذه النظرية مفهوم الميزة المطلقة، فقد هاجم سميث التجاريين على ان الفرض الاساسي من التصدير هو الحصول على ثروة. على العكس دافع سميث عن حرية التجارة حيث اعتبر سميث الركيزة التي تحكم قدرة الدولة على الانتاج هو مبدأ تقسيم العمل في الانتاج، ولهذا اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية للانتاج تقاس بمقدار الوقت اللازم لانتاج السلعة.

#### فرضيات الميزة المطلقة:

- ١- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع بتكلفة أقل.
- ٢- أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار الوقت اللازم لانتاج السلعة.
- ٣- أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الانتاج.
- ٤- أن آلية السوق والمنافسة تضمن تبادل السلع وفقاً لتكلفتها من العمل.
- ٥- صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول.

### ومن الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة المطلقة:

أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة في حالة تمتع دولة واحدة فقط بميزة مطلقة بإنتاج كلا السلعتين في حالة افتراض دولتين وسلعتين فقط)، كذلك وجود صعوبات انتقال العمل، أي ليس هناك داعي لقيام التجارة.

وتقدم نظرية الميزة النسبية (Compaeative Advantage Theory) للاقتصادي ديفيد ريكاردو والذي قام بالرد على نظرية ادم سميث في القرن التاسع عشر عام ١٨١٧م، وذلك في كتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

ولقد بين ريكاردو أنه ليس من الضروري توفير الميزة المطلقة بين الدول بل يكفي بالميزة النسبية، ولذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية وليست المطلقة.

أن جوهر هذه النظرية يعتمد على أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين الدول، وأن الاختلاف في الميزة النسبية بين الدولتين، يمكنهما من الاستفادة من مبدأ التخصص في الإنتاج، حيث أن كل دولة سوف تخصص بإنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتقوم بمبادلتها مع الدولة الأخرى.

على الرغم من أن نظرية الميزة النسبية قدمت تطورا في الفكر الكلاسيكي الا أنها لم تخلو من الانتقادات والتي تمثلت فيما يلي:

- ١- لم تأخذ في الاعتبار العامل النقدي الذي يتم من خلاله تقييم الكميات المصدره والمستورده بعملات الدول القائمة بالمبادلات التجارية.
- ٢- تجاهلت النظرية إمكانية تحقيق الدولة لوفورات الحجم في الإنتاج.
- ٣- استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول التي قامت عليها الفرضية غي كاف بل يجب توفير رأس المال الى جانب عنصر العمل.
- ٤- عدم مقدرة النظرية على تحديد معدلات التبادل الفعلية بين الدولتين.

وتوضح نظرية الطلب المتبادل (لجون ستيرورات ميل) Reciprocal Demand والذي حدد فيه سعر أو نسبة التبادل التجاري الذي يتم بين الدولتين والذي لم يذكره ريكاردو.

فقد أدخل ميل جانب الطلب في الاعتبار وذلك بهدف تحديد السعر، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين الدولتين، بأنه الوضع الذي تتساوى عنده كل من صادرات الدولة وواردات الدولة الأخرى.

فعندما يكون العرض من صادرات الدولة مساويا لطلب الدولة الأخرى، وهذا الشرط يتحقق عند سعر محدد، وهذا ما أطلق عليه ميل "بالطلب المتبادل".

وتوضح النظريات أن نمو الصادرات يعد من أهم محددات نمو الناتج، فاتفقت كلا من دراسة (العبدلي، ٢٠٠٥) بأن الصادرات الغير نفطية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في بعض الدول الإسلامية. ودراسة (بلقاسم و عبدالقادر، ٢٠٠٦) التي أوضحت بوجود علاقة بين الصادرات والنمو، وضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة. وبينت دراسة (جابر، ٢٠٠٨) بأن لتخطيط التجارة الخارجية دورا هاما في رفع عجلة التنمية. كذلك تتفق دراسة (Hossain, haseen, & jabin, 2009) بأن زيادة الصادرات تزيد من دخل بنجلادش وأن هناك علاقة بين الصادرات والواردات والدخل، حيث أن التوسع في الصادرات فقط ليس ضمانا لنمو الدخل وزيادته بل يرتبط ذلك أيضا بالواردات. كذلك تتفق دراسة (العمر و الرسول، ٢٠١٢) إلى وجود علاقة بين الصادرات والنمو في المملكة العربية السعودية.

بينما توضح دراسة (الأخضر، ٢٠١٤) بأن زيادة الصادرات الغير نفطية تزيد من التنمية الاقتصادية، ولكن في الجزائر الصادرات الغير نفطية لها دور محدود في النمو الاقتصادي نتيجة ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات. وهناك العديد من الدراسات التي أوضحت عدم وجود وضعف العلاقة بين الصادرات والنمو في الجزائر كدراسة (حملاوي، ٢٠١١) ودراسة (رملي و عدوكة، ٢٠١٥).

## ٢/٢ مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المستخدمة لتعريف التجارة الخارجية بمرور الزمن، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات" (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، الصفحات ١٣-١٤)

نلاحظ أن هذا التعريف ركز على الاطار العام للتجارة الخارجية المتمثل بالصادرات والواردات حيث تجاهل مكونات التجارة الخارجية.

كما عرفت التجارة الخارجية باعتبارها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة للأطراف التجارية". (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، صفحة ١٤)

ويوضح هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات الذي شمل السلع والخدمات بالإضافة إلى المواد الأولية والمواد الخام، ووضح الهدف من قيام التجارة الخارجية وهو تحقيق المنافع بين الأطراف المتبادلة.

إلا أن التعريف الشامل للتجارة الخارجية هو: " حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال". (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، صفحة ١٤)

ونلاحظ أن هذا التعريف أضاف مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة الخارجية. أما تعريف التجارة الخارجية الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية أنها تمثل " أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة". (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، صفحة ١٤)

### ٣/٢ الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية:

يفرق الاقتصاديون بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجارياً، أو بين مجموعة من الدول فيما بينها. أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعه. (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، صفحة ١٥)

فالتجارة الداخلية تختلف عن التجارة الخارجية في كثير من النواحي إلا أن كل منهم يرتبط بالتبادل، حيث التجارة الداخلية: هي السلع والخدمات التي يجري تبادلها وكيفية تحديد أسعارها محلياً، أما التجارة الخارجية: هي السلع والخدمات التي يجري تبادلها عبر حدود دولية وتحديد أسعارها دولياً، لذلك على الرغم من تشابه التجاريتين إلا أنه هناك فروق تتمثل في النواحي التالية: (محمد، ٢٠٠٨، الصفحات ١٦-١٧)

#### ١- ظروف التبادل الاقتصادي في الداخل تختلف عن ظروف التبادل مع الخارج:

تختلف الظروف الاقتصادية في داخل حدود الدولة عن الدول الأخرى، مما أدى إلى وجود فروق واختلاف في تطبيق التبادل، فمثلاً العملة النقدية والمصرفية الدولية تختلف في طبيعتها عن المشاكل النقدية والمصرفية محلياً، وأيضاً انتقال العمالة محلياً تختلف عن هجرتها دولياً.

#### ٢- اختلاف السياسات الاقتصادية والجماعية والقانونية والسياسة لكل بلد عن الآخر:

والسبب في وجود هذه الاختلافات هو اختلاف الأهداف القومية والوطنية لكل دولة، فداخل الدولة تكون السياسة محددة تطبق على جميع قطاعات الدولة مثلاً السياسة الضريبية تطبق نفسها على جميع أنحاء الدولة ولكن عندما تخرج السلعة للخارج تختلف السياسة الضريبية.

#### ٣- التعرف الجمركية:

نرى أن اختلاف الأسعار ترجع إلى اختلاف التعرف الجمركية، إذن التجارة الداخلية لا تخضع للتعرف الجمركية، بينما إذا انتقلت السلع إلى دول أخرى عن طريق التبادل الدولي فإنها تخضع لتعرف جمركية تفرضها الدولة الأخرى.

#### ٤- اختلاف العملة النقدية بين الدول:



المعاملات التجارية في داخل حدود الدولة تتم بعملة نقدية واحدة وهي عملة الدولة، ولكن المعاملات التي تتم على مستوى دولي تخضع لقيود حرية انتقال العملة، فالتجارة الداخلية تتم بعملة نقدية واحدة، بينما تتم التجارة الخارجية بعملة متعددة تمثل الدول المشتركة بالتجارة.

#### ٤/٢ أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع سبب قيام التجارة إلى ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية Scarcity of Resources، وذلك بسبب محدودية المواد مقارنة بالاستخدامات المختلفة لإشباع الحاجات.

ويمكن تلخيص أهم أسباب التجارة فيما يلي: (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، الصفحات ١٦-١٧) و (الجراح و المحيميد، ٢٠١١، صفحة ٣٣٤)

- ١- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
  - ٢- تفاوت التكاليف، فانخفاض تكاليف الإنتاج لبعض السلع وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم Economies of Scale مقارنة بارتفاع التكاليف لإنتاج نفس السلع.
  - ٣- تحقيق الرفاه الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وذلك من خلال زيادة الدخل القومي المتحقق من التجارة الخارجية.
  - ٤- تصريف الفائض من الإنتاج المحلي في الأسواق العالمية.
  - ٥- اختلاف الميول والأذواق.
  - ٦- اختلاف المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج من دولة إلى أخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
- وتتلخص أهم أسباب قيام التجارة الدولية بأن لكل دولة سلع تنتجها بكميات تفيض عن حاجتها وبالتالي تقوم بتصدير الفائض، أيضا هناك بعض الدول تقوم بإنتاج كميات من السلع لا تكفي حاجتها فتقوم بالاستيراد من الخارج، كما أن للظروف المناخية وتوفر المواد الخام والتقنية والخبرات عوامل مهمة لإنتاج السلع التي قد لا تتوفر بعضها في بعض الدول وبالتالي لا يمكنها من إنتاج السلع أساسا فتضطر للاستيراد.

#### ٥/٢ أساس قيام التجارة الخارجية:

إن التجارة الخارجية تقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل، وأن وجود التخصص له أثر على رفع مستوى معيشة الافراد نتيجة لزيادة الإنتاج، والذي عن طريقه سوف يتمكن المنتج من استهلاك جزء من انتاجه ويقوم بمبادلة الفائض مع غيره.

لذلك الدولة لا تستطيع أن تعيش بعزلة عن غيرها كما هو الحال بالنسبة للأفراد، فلا تستطيع الدولة أن تلبى جميع حاجات سكانها بانتاج ما يريدونه، فلذلك تخصص بانتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتقوم بتصدير الفائض انتاجها. (العرب، ١٩٨٧، صفحة ١٨)

## 6/2 مشكلات التجارة الخارجية وسبل التغلب عليها:

من أهم المشكلات التي تواجه التجارة الخارجية : (محمد، ٢٠٠٨، الصفحات ٣٢٨-٣٣٠)

- ١ - المشكلة الأولى: أسعار المواد الأولية ( المواد الخام، الانتاج) فهي تتعرض لتقلبات بدرجة كبيرة في الأسواق العالمية مما يؤثر على حصيلة صادرات هذه الدول، ويرجع سبب تقلبات أسعار المواد الخام إلى ظروف البلدان المستوردة ومستوى النشاط الاقتصادي من ناحية ومن ناحية أخرى عرض المواد الاقتصادية في الأسواق الخارجية.
- ٢ - المشكلة الثانية: حجم الزيادة في الصادرات بطيء مقابل الزيادة في حجم الواردات أما سبب الارتفاع في المستوردات فهو توجهات التنمية الاقتصادية، أو استيراد الكماليات أو مشاكل غذائية.
- ٣ - المشكلة الثالثة: زيادة أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول النامية من البلدان المتقدمة بدرجة أعلى من الزيادة البطيئة في أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية للدول المتقدمة.
- ٤ - المشكلة الرابعة: ارتفاع المديونية الخارجية وخدمة الدين.
- ٥ - المشكلة الخامسة: ضعف التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.

**كيفية تحسين فعالية التجارة الخارجية:** يمكن رفع مستوى التجارة الخارجية عن طريق عقد الاتفاقات مع دول العالم الثالث والدول الصناعية.

## 7/2 سياسات التجارة الخارجية:(داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، الصفحات ٧١-٧٣)

تعتمد جميع الدول إلى التدخل في التجارة الخارجية إما بتنظيمها أو تشجيعها أو تقييدها، وتعد الضرائب الجمركية من أهم الوسائل المتاحة لممارسة الرقابة على الصادرات والواردات على الرغم من وجود سياسات أخرى كحصر الاستيراد والتصدير وسياسة دعم الصادرات وغيرها.

وأصبحت حرية التجارة مثار جدل الاقتصاديين، فالدول تصدر السلع التي تتمتع بميزة نسبية بها، وتستورد السلع التي لا تمتلك فيه أي ميزة نسبية Comparative Disadvantage، وبالتالي تحقق المنافع والمصالح المشتركة بين هذه الدول إذا لم يكن هناك أي عوائق، ولهذا فإن نتيجة التخصص هي تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

إلا أن حرية التجارة تؤدي إلى آثار سلبية في بعض الأحيان وهذا ما يستدعي تدخل الدولة بالسياسات التجارية، ويمكن تقسيم سياسات التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى مايلي:

١ - **السياسات الضريبية: أ/** ماتفرضه الدولة على الواردات Tariffs، وهي الضريبة التي تفرض على السلع التي تدخل للدولة، وتسمى ضريبة إستيراد.

ب/ ماتفرضه الدولة على الصادرات Export Taxes وهي الضريبة التي تفرض على السلع التي تخرج من الدولة، وتسمى ضريبة صادرات.

٢ - **السياسات الغير ضريبية:** وتشمل جميع القيود ما عدا الضرائب، ومن هذه القيود نظام الحصص Quotas وسياسة الدعم الحكومي Subsidies، وسياسات التحديد الاختياري للصادرات . Voluntary Export Restraint

٣ - **تقييد التجارة الخارجية:** وتشمل إستراط الحكومة بتحديد مكان انتاج السلعة، وأيضا تشمل قيام الحكومة بالتمييز ضد السلع الأجنبية.

أما التدخل الحكومي في التجارة الخارجية يرجع لعدة أسباب ومنها:

- ١ - يرجع ضعف الموارد المالية للدولة الفقيرة والتي تعتمد على الضرائب الجمركية المباشرة لتمويل نفقاتها، بسبب حاجتها لزيادة الإيرادات المالية لتمويل تلك النفقات.
- ٢ - حدوث عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري الناتج عن زيادة الواردات وضعف الصادرات، وبالتالي تفشي البطالة. مما يدفع الدولة إلى السعي لحماية صناعاتها من خلال فرض القيود الجمركية على الواردات.

#### ١/7/٢ سياسة دعم الصادرات Export Subsidies:

تلجأ الكثير من الحكومات لاستخدام سياسات بديلة عن الضرائب، كسياسات الدعم من أجل تحسين الميزان التجاري للاقتصاد.

ويكون شكل الدعم للصادرات إما عن طريق تقديم إعانات نقدية مباشرة وغير مباشرة للمصدرين، ويتضح أن الهدف من هذه السياسة هو تمكين المنتج المحلي من دخول أسواق التصدير وأيضا مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي.

### ٣/ الإطار التحليلي:

يتناول هذا الإطار الصادرات الغير نفطية والناج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، وكذلك الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في المملكة، وتنمية الصادرات الغير نفطية، وأهم الدول والمنتجات التي تصدرها المملكة، بالإضافة إلى العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو في المملكة.

### ١١/٣ أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة. حيث تعبر التجارة الخارجية على القدرة الانتاجية والتنافسية للدولة، إذ تعتبر أحد ركائز التنمية الاقتصادية، فهي تساهم في تنمية الدخل القومي وبالتالي تقوم برفع مستوى معيشة هذه الدول وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها وهذا يطلق عليه مصطلح التنمية الاقتصادية (Economic Development).

وتزداد أهمية التجارة الخارجية للدول النامية بصفة خاصة لكي تحقق أهدافها التنموية عن طريق استيراد السلع والمعدات الرأسمالية التي لا تستطيع الحصول عليها إلا عن طريق معاملات دولية تجارية.

وبناء على ماتقدم تعتمد قدرة الدول على النمو على مدى قدرتها على الاستيراد من خلال زيادة صادراتها، بمعنى أنه كل ما زادت نسبة الصادرات كلما أدى الى زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الدخل القومي. (محمد، ٢٠٠٨، صفحة ١٨)

وتتمثل أهمية التجارة في تحقيق مايلي: (داوود، أبو خضير، و صوفان، ٢٠٠٢، الصفحات ١٧-١٨) و (الحبيب، ١٩٨٣، الصفحات ٢٢٠-٢٢٢)

- ١- تحقيق أكبر اشباع من السلع والخدمات.
- ٢- توفير السلع التي لا تستطيع الدولة إنتاجها محليا والتي لا يمكن الحصول عليها بدون قيام تجارة، وذلك لعدم ملاءمة الظروف الطبيعية او الاقتصادية في الدولة لانتاج تلك السلع.
- ٣- توفير سلع بتكلفة أقل من انتاجها المحلي مما يحقق مكاسب للدولة، وهذا يعني إذا قامت الدولة بانتاج السلع التي تريد استهلاكها فهذا سيكون تكلفته أكبر مما لو قامت باستيرادها من دولة أكثر كفاءة في انتاج هذه السلعة.

٤ - زيادة الدخل القومي، وذلك عن طريق اعتمادها على التخصص وتقسيم العمل.

### 2/3 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في المملكة:

يتضح من اقتصاد المملكة تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، حيث أن قبيل مرحلة الطفرة وأثناءها تعد الصادرات المصدر الأول للدخل المحلي الاجمالي في المملكة، حيث أن تقلبات الدخل تنتج نتيجة للتقلبات الحاصلة في الصادرات. أما في مرحلة مابعد الطفرة، فأهمية الصادرات كمصدر للدخل المحلي تناقصت، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في أواخر ١٩٨٢م، وبسبب حدوث تنوع في اقتصاد المملكة الذي زاد من الأهمية النسبية للقطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي.

تعطي التجارة الدولية لكل دولة الحصول على بعض السلع والخدمات التي لاتستطيع انتاجها، ولها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وفي تشجيع عملية التخصص وتقسيم العمل، وفي تحسين أوضاع الميزان التجاري، وفي زيادة التشابك والتداخل من اقتصاديات الدول. (العبيد و عطية، ١٩٩٤، الصفحات ٣٣٢-٣٣١)

### 3/3 تنمية الصادرات السعودية غير النفطية:

اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من الإصلاحات الهيكلية لتنويع القاعدة الانتاجية وتنمية الصادرات الغير نفطية، من خلال إنشاء برنامج الصادرات السعودية وهيئة تنمية الصادرات السعودية والذي له دور بتنمية الصادرات الغير نفطية وتنويع مصادر الدخل بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

فقد شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعا في قيمة صادراتها حيث بلغت ٢٠.٨% في عام ٢٠١٧م عن العام السابق، وهذا يدل على التطور والاكتفاء الذاتي للمملكة. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٧)

### ٣ / ٤ أهم الدول المستوردة من المملكة، والمنتجات التي تصدرها المملكة:

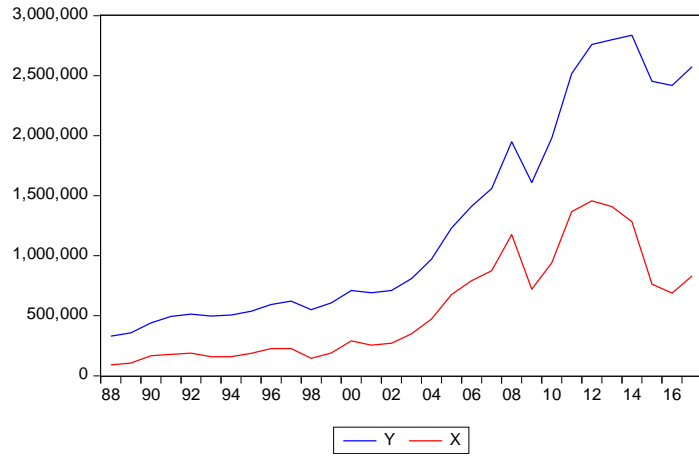
تعد اليابان من أهم الدول التي تصدر إليها المملكة العربية السعودية، حيث تمثل نسبة الصادرات إليها ١٢.١%، ومن ثم تأتي الصين بالمرتبة الثانية بنسبة مقدارها ١١.٧%، وتليها كوريا الجنوبية بنسبة مقدارها ٨.٩% من إجمالي الصادرات.

وفيما يتعلق بأهم المنتجات المصدرة فتحتل المنتجات المعدنية أعلى قيمة للصادرات في المملكة العربية السعودية حيث تبلغ نسبتها ٧٦.٩%، ومن ثم تأتي منتجات اللدائن والمطاط بنسبة قدرها ٦.٦%، وأخيرا السلع المعاد تصنيعها بنسبة تبلغ ٣.٩%. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٧).

### ٥/٣ العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو في المملكة العربية السعودية:

تسعى المملكة العربية السعودية لتنويع القاعدة الانتاجية لتحسين الدخل وعدم الاعتماد على النفط فقط، فكلما زاد الطلب على منتجات المملكة يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الناتج الحقيقي، كذلك يحسن ويزيد من الانتاجية ويخلق فرص عمل إضافية. (العمر و الرسول ، ٢٠١٢)

شكل رقم (١): العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٧)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي

يوضح الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين الصادرات الغير نفطية والنمو في المملكة العربية السعودية، حيث أنه كلما نمت الصادرات الغير نفطية يؤدي ذلك إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للبيانات تحسنت قيمة صادرات المملكة في عام ٢٠١٧م عن العام السابق بنسبة مقدارها ٢٠.٨%.

#### ٤/ الإطار القياسي:

يهدف النموذج القياسي إلى قياس أثر الصادرات الغير نفطية على النمو في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة (1988-2017م). ويتناول توصيف المتغيرات وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = c + \beta_1 C0 + \beta_2 I + \beta_3 G + \beta_4 X - \beta_5 M + u \dots (1)$$

حيث  $c$  يمثل القاطع، وتمثل  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$  معاملات النموذج، بينما يعبر  $Y$  عن المتغير التابع والذي يمثل النمو الاقتصادي، ويقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون ريال سعودي، ويمثل  $C0$  المتغير المستقل الأول والذي يمثل الانفاق الاستهلاكي، ويقاس بمؤشر الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالأسعار الجارية بالمليون ريال سعودي، ويمثل  $I$  المتغير المستقل الثاني والذي يمثل الانفاق الحكومي الاستثماري، ويقاس من خلال جمع التغير في المخزون وإجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية بالمليون ريال سعودي، ويمثل  $G$  المتغير المستقل الثالث ويقاس بمؤشر الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالأسعار الجارية بالمليون ريال سعودي، ويمثل  $X$  المتغير المستقل الرابع والذي يمثل الصادرات الغير نفطية بالمليون ريال، ويمثل  $M$  المتغير المستقل الخامس، والذي يمثل إجمالي الواردات بالمليون ريال، وبناء على دراسة (العمر و الرسول، ٢٠١٢) و (العبدلي، ٢٠٠٥) و (بلقاسم و عبدالقادر، ٢٠٠٦) تبين أن الصادرات الغير نفطية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي، فمن الضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة. ويعبر  $u$  عن الخطأ العشوائي للنموذج والذي يشمل جميع العوامل التي تؤثر في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وغير مدرجة صراحة في المعادلة.

وتم الحصول على جميع بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي

لعام ٢٠١٧م.

1/4 نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك باستخدام برنامج Eviews7، حيث تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج القياسي للوصول إلى أفضل النتائج التي تخلو من المشكلات القياسية، والتي استدعت إدخال اللوغارتم وذلك لتقدير النموذج القياسي بشكل يخلو من المشاكل القياسية.

جدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: LOG(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 06/13/19 Time: 20:06				
Sample: 1988 2017				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.135705	0.297136	3.822178	0.0008
LOG(C0)	0.344027	0.067092	5.127709	0.0000
LOG(I)	0.213294	0.061338	3.477339	0.0019
LOG(G)	0.228618	0.059397	3.848992	0.0008
LOG(X)	0.393873	0.027560	14.29140	0.0000
LOG(M)	-0.18707	0.065758	-2.844960	0.0089



	8		
R-squared	0.99852	Mean dependent var	13.810
	0		36
Adjusted R-squared	0.99821	S.D. dependent var	0.7134
	2		18
S.E. of regression	0.03016	Akaike info criterion	-
	5		3.9874
Sum squared resid	0.02183	Schwarz criterion	-
	8		3.7071
Log likelihood	65.8113	Hannan-Quinn criter.	-
	1		3.8977
F-statistic	3239.44	Durbin-Watson stat	1.3163
	1		67
Prob(F-statistic)	0.00000		
	0		

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماد على بيانات الدراسة

ويمكن صياغة المعادلة بعد إدخال اللوغارتم بالشكل التالي:

$$\log Y = c + \beta_1 \log C_0 + \beta_2 \log I + \beta_3 \log G + \beta_4 \log X - \beta_5 \log M + u \dots (2)$$

ويمكن صياغة المعادلة بناء على أرقام الجدول بالشكل التالي:

$$\log Y = 1.135 + 0.344 \log C_0 + 0.213 \log I + 0.228 \log G + 0.393 \log X - 0.187 \log M + u \dots (3)$$

يتضح من خلال جدول نتائج تقدير النموذج القياسي معنوية جميع المتغيرات المستقلة وذلك لأن احتمالية  $t$  اقل من 5% لجميع المتغيرات المستقلة. وتوضح العلاقة الطردية بين المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل المتمثل في الصادرات الغير نفطية، فإذا تغيرت الصادرات الغير نفطية بمقدار وحدة واحدة تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 14.29 وفي نفس الاتجاه بافتراض ثبات العوامل المستقلة الأخرى. وتشير R-squared إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، حيث تمثل قدرة المتغيرات المستقلة في مجموعها على تفسير التغيرات في المتغير التابع، حيث انه 99% من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها فيالمتغيرات المستقلة معاً اما النسبة المتبقية فترجع إلى  $u$  الخطأ العشوائي والذي يشمل جميع العوامل الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وغير مدرجة صراحة في المعادلة. كما وتشير قيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic})$

والتي تساوي 0.00 إلى معنوية النموذج ككل وذلك لأن قيمتها أقل من 5%. وتشير قيمة Durbin-Watson والتي تساوي 1.31 إلى عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي موجب او سالب بين البواقي.

ويلاحظ من جدول نتائج تقدير النموذج القياسي الاتفاق مع النظرية الاقتصادية لكنز التي تنص بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات، حيث اتضح من خلال جدول نتائج تقدير النموذج القياسي بأن  $Y$  المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي داله طردية في كل من  $X$  المتمثل في الصادرات الغير نفطية، و  $G$  المتمثل في الانفاق الحكومي و  $I$  المتمثل في الاستثمار الحكومي، و  $C_0$  المتمثل في الاستهلاك الحكومي وذلك لان معاملات الانحدار الجزئي موجبة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين  $Y$  المتغير التابع متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي و  $M$  المتمثل في إجمالي الواردات وذلك لان معلمة الانحدار الجزئي سالبة.

## ٥ / النتائج والتوصيات:

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مدى تأثير زيادة الصادرات الغير نفطية على النمو في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٧م. حيث اعتمد البحث في تحليل العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمتغيرات، والنظريات الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بالبحث، كذلك اعتمد على المنهج القياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو.

وتوضح الدراسة من خلال الإطار النظري النظريات الاقتصادية التي تناولت العلاقة الايجابية بين الصادرات والنمو، ثم يتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية، والفرق بين التجارة الخارجية والدولية، وأسباب وأساس قيام التجارة الخارجية.

ويسعى البحث من خلال الإطار التحليلي إلى تحليل العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو في المملكة العربية السعودية خلال سنوات فترة الدراسة، وكذلك الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في المملكة، وتنمية الصادرات الغير نفطية، وأهم الدول والمنتجات التي تصدرها المملكة، بالإضافة إلى العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو في المملكة.

وقدر الإطار القياسي النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأظهرت النتائج العلاقة الإيجابية بين نمو الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مما يدل على توافقه مع نتائج الإطارين النظري والتطبيقي وتم قبول فرضية البحث التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وبناء على نتيجة النموذج القياسي التي أفادت بوجود علاقة معنوية قوية بين الصادرات الغير نفطية والنمو، توصي الدراسة إلى ضرورة تنويع القاعدة الانتاجية الغير معتمدة على المنتجات النفطية، وضرورة دعم الصادرات، كذلك دراسة واقع الصادرات السعودية مع دول العالم والتعرف على مشاكل الصادرات.



## قائمة المراجع العربية:

- ابتسام حملاوي. (٢٠١١). تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. المجلة العلمية الجزائرية.
- إبراهيم العمر، و أحمد الرسول . (٢٠١٢). تحليل قياسي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. الكويت: مجلة الكويت الاقتصادية.
- إسماعيل جابر. (٢٠٠٨). دور تخطيط التجارة الخارجية في رفع معدلات التنمية الاقتصادية للدول النامية. طرابلس: مركز البحوث والاستشارات والتدريب.
- الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠١٧). تم الاسترداد من [https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/exports\\_bulletin\\_2017.pdf](https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/exports_bulletin_2017.pdf)
- جاسم محمد. (٢٠٠٨). التجارة الدولية. دار زهران للنشر والتوزيع.
- حسام داوود، أيمن أبو خضير، و عبدالله صوفان. (٢٠٠٢). اقتصاديات التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- زايري بلقاسم، و غطاس عبدالقادر. (٢٠٠٦). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر. المجلة العلمية الجزائرية.
- عابد العبدلي. (٢٠٠٥). تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية. مصر: مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي.
- عبدالله العبيد، و عبدالقادر عطية. (١٩٩٤). اقتصاد المملكة العربية السعودية نظرة تحليلية. دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- فايز الحبيب. (١٩٨٣). الدخل القومي والتجارة الخارجية. مطبعة المدني.
- قاسمي الأخضر. (٢٠١٤). أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري. جامعة باتنة.
- محمد الجراح، و أحمد المحيميد. (٢٠١١). مبادئ الاقتصاد الكلي. مكتبة الملك فهد الوطنية.

- محمد رملي، و لخضر عدوكة. (٢٠١٥). الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر. جامعة الوادي.
- مصطفى العرب. (١٩٨٧). النظرية البحثية في التجارة الخارجية. الدار المصرية اللبنانية.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٨)، التقرير السنوي ٥٤، الرياض.

#### قائمة المراجع الأجنبية

- Hossain, M., haseen, l., & jabin, n. (2009). *Dynamics and Causality among Exports, Imports and Income in Bangladesh*. bangladesh: The Bangladesh Development Studies.